

## وحده الشعب الفلسطيني مع الانتخابات

خير الله خير الله  
إعلامي لبناني



هل يتوجه الفلسطينيون إلى صناديق الاقتراع في الثاني والعشرين من أيار - مايو المقبل، أم تفرض ضرورات معينة تأجيل الانتخابات التي تخوضها "فتح" وهي منقسمة على نفسها؟

بين سلطة وطنية مهترئة ومترهلة بات همها محصورا بالتنسيق الأمني مع إسرائيل، و"حماس" التي تسعى إلى إبقاء غزّة رهينة لديها، وإسرائيل التي لا تعبر أي اهتمام باي تسوية من أي نوع فضلا عن اشتغالها بالمازق السياسي الداخلي الذي تعاني منه، ليست لدى أي طرف معنى مصلحة في الانتخابات باستثناء الشعب الفلسطيني نفسه.

يستاهل الشعب الفلسطيني مستقبلا أفضل ووضعاً أفضل. يستاهل انتخابات بإشراف دولي. أين المشكلة في انقسام "فتح"؟ هذه ظاهرة صحية تؤكد حيوية الحركة ورفض قسم من قيادتها أن يكونوا مجرد تابعين لأبوزمان والمجموعة الصغيرة المحيطة به التي لا تمتلك أي أفق سياسي من أي نوع في أي مجال من المجالات. لعل أكثر ما يعكس العمق السياسي لدى السلطة الوطنية الموقف المضحك المبكي الذي اتخذته أبوزمان لدى توقيع اتفاق السلام بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين من جهة وإسرائيل من جهة أخرى في واشنطن العام الماضي.

بغض النظر عن الموقف الأميركي، يظل إجراء الانتخابات أفضل من تأجيلها. سنظهر الانتخابات أن هناك جيلا فلسطينيا شابا يريد التغيير ويسعى في الوقت ذاته إلى بناء مؤسسات فلسطينية عصرية قابلة للحياة وذلك قبل أن تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة. مثل هذه المؤسسات الفلسطينية القابلة للحياة ذات الشفافية أيضا، التي سعى إلى بنائها الدكتور سلام فياض عندما كان رئيسا للوزراء حتى العام 2012 وفُرت فرصة كي تؤكد من خلالها السلطة الوطنية أنها تستاهل بالفعل دولة مستقلة وليس أن تتحول إلى نظام عربي آخر.

من هذا المنطلق، يبدو مهماً في الوقت الحاضر أن تكون الانتخابات التشريعية خطوة في اتجاه التغيير مع أخذ في الاعتبار لواقعين في غاية الأهمية. أولهما الوضع داخل إسرائيل نفسها التي تتجه إلى انتخابات نيابية جديدة هي الخامسة في سنتين... وثانيهما وجود إدارة أميركية جديدة. هذه الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة جو بايدن غير مهتمة في الوقت الحاضر بتسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وبوجود عملية سلام. لن يكون لديها وقت لمثل هذا الأمر قبل سنة في أقل تقدير. هموم الإدارة الداخلية والصين وما تمثله من تحديات خارجيا. ثمة اهتمام بإيران في الوقت الحاضر بسبب تهديدها لدول المنطقة عموما وإسرائيل على وجه التحديد!

بين تأجيل الانتخابات وإجرائها، يظل التزام موعد الثاني والعشرين من الشهر المقبل الخيار الأفضل وذلك على الرغم من مخاوف أميركية من انحصار "حماس" بكل ما تمثله من تخلف. وعلى الرغم من رغبة إسرائيل، حليفة "حماس" في استمرار الوضع الراهن وإدامته.

في النهاية، تبقى الانتخابات فرصة كي يتحمل الشعب الفلسطيني في الداخل مسؤولياته على طريق السعي إلى الخروج من الجمود الذي يتحكم بقضيته منذ فترة طويلة لأسباب مختلفة من بينها الوضع الإقليمي وحال الترهل التي تعاني منها السلطة الوطنية. أما إذا انتصرت "حماس"، فإن ذلك يدل على أن الفلسطينيين شعب يهوى الانتحار ولا يتردد في ذلك عندما تكون هناك خيارات أخرى أمامه!



## تغاض أميركي عن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني

عدلي صادق  
كاتب سياسي فلسطيني



تضاعلت الإشارات الصادرة عن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بخصوص السياسة التي سوف تتبعها هذه الإدارة حيال موضوع النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وموقفها من السلطة الفلسطينية تحديداً. ذلك على الرغم من أن رئيس الولايات المتحدة وناشطه كامالا هاريس عرفا أصلا بتأييدهما المطلق لإسرائيل. لكن الإدارة باعتبارها من الحزب الديمقراطي، لا تزال تشعر بالحساسية وتتوخى الحذر في العلاقة مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو حصرا، بسبب التوتر الذي شهدته علاقة هذا الأخير مع إدارة باراك أوباما الديمقراطية، السابقة على إدارة الجمهوري دونالد ترامب.

على الرغم من ذلك، لا تزال الأمور تلتبس على الإدارة الجديدة، ما يجعلها تترتب وتترك ملف النزاع جانبا، وتفضل تناول أمره بشكل سطحي، كونه يرتبط بتطورات حدثت في عهد الرئيس ترامب، وكان بايدن يرى فيها نقطة توافق شبه وحيدة مع إدارة الجمهوريين، وبخاصة اتفاقيات التطبيع مع الإمارات والبحرين، وتلك اتفاقيات كان بايدن ولا يزال يمتحن أن تتسع لتشمل السعودية، التي يعتبرها جائزة التطبيع الكبرى. وحتى في حال فقور علاقة الرئيس بايدن، في هذه المرحلة، مع المملكة العربية السعودية؛ إلا أن مخططي السياسة الأميركية الذين يضعون التقرير الإرشادي لكل رئيس، قبيل أن يتسلم ولايته، وهو تقرير يعده خبراء من فرقة، لن يذهبوا بعيدا في الجفاء مع الرياض، لاسيما وأنها في حال استمرار الفتور، ستنشط السعودية في اتجاه تأسيس علاقات تحالف جديدة، لن يكون في وسع بايدن إلا الترحيب بها، كونها ستكون للصلح إسرائيلي، على الرغم من خسارة الولايات المتحدة لعناصر حيوية حكمت العلاقة التاريخية مع المملكة.

معنى ذلك، أن السياق الذي تأسس في مرحلة ترامب، سيظل ساريا بعده، وسيستعين على بايدن الالتزام به وتشجيعه، وإن كان ذلك بكثافة أقل مما كان عليه الأمر في ولاية ترامب، والرّخ الذي شهده هذا السياق، بإشراف مستشار ترامب وصهره غاريد كوشنر. بل إن الرئيس بايدن سيجد في اتفاق التطبيع، الذي أبرمته الإمارات مع إسرائيل، أمرا يلائم رؤيته لحل النزاع، لاسيما وأن الإمارات توصلت إلى اتفاق مع إسرائيل على تجميد عملية ضم أراض في الضفة إلى العام 2024 أي

إلى نهاية ولاية الرئيس الديمقراطي. لكن هذا الرئيس، كما اتضح من خلال بعض التصريحات المقتضية، سوف يبتعد عن سياسات ترامب المؤيدة للضم، ويتمسك بمنطق التأييد النظري الأميركي التقليدي لحل الدولتين، دون بذل الكثير من أجل دفعه إلى الأمام. فهو تاييد يخلق انطباعات لا تتبعها طبائع ملموسة تطل جواهر السياسة الأميركية.

ولما أصبح رئيس السلطة الفلسطينية يعتمد الآن على الرئيس بايدن لكي يتمكن من إصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة، وهو الأمر المهم أو البالغ الأهمية بالنسبة إليه، فإن أمرين، أولهما يخص رئيس السلطة نفسه، والثاني يتعلق بتتبعهاو غير المحب للرئيس بايدن، من شأنهما جعل تريت هذا الأخير خيارا صحيحا. فبالنسبة إلى رئيس السلطة، الجالس على كرسي الحكم الفلسطيني منذ أكثر من خمسة عشر عاما، بلا مؤسسات، كان من الطبيعي أن تنتظر الإدارة الأميركية حلا لوضعه، وأن يكون الحل مشجعا على إطلاق عملية سلمية أميركية، تتوخى الوصول إلى حل نافذ. أما بالنسبة إلى نتانياهو، الذي كان ولا يزال سببا رئيسا في تعثر المحاولات الإسرائيلية التوصل إلى تشكيل حكومة راسخة، في ظل الحديث عن محاولة انتخابية خامسة، فإن أمره هو الآخر يتطلب حلا، إن لم يكن بمنطق السياسة فليكن بمنطق القضاء!

خلال السنوات الأخيرة، كان ولا يزال لدى الولايات المتحدة ما يشغلها على رغبة السياسة الدولية عن التركيز على النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. فقد سعت واشنطن خلال هذه السنوات إلى إنهاء الحروب في أفغانستان والعراق، وإلى تخفيض وجودها العسكري في الشرق الأوسط، وإعادة توجيه الموارد الشحيحة المخصصة للمساعدات الخارجية، إلى قارة آسيا، أي بمعنى آخر، تقليص أولوية الشرق الأوسط في إستراتيجيتها العالمية. فالتحدي الذي يواجهه السياسة الأميركية هو كيفية حماية مصالحها المتبقية، التي لا تزال مهمة في القارة الآسيوية، حيث تجري مناقشات شرسة. ولما كان التعويل الأميركي على الشركاء من أقطار الخليج للمساعدة في إخماد بؤر التوتر، فإن العقبة التي تكبر باطراد، تتمثل في القيود المالية الناجمة عن الاستنزاف في حرب اليمن، وعن انخفاض أسعار الطاقة بسبب فيروس كورونا. ويرى الأميركيون أن قدرة دول الخليج على المساعدة في استقرار جيرانها

الأضعف اقتصاديا، في الأردن وربما مصر، باتت محدودة، وتخشى واشنطن أن تؤدي هذه الضائقة إلى تداعيات تتيح لإيران توسيع نفوذها بتمن زهيد. بل إن محلي السياسة، المقربين من مركز القرار الأميركي، يتوقعون أن يرجح ميزان القوى لصالح الإسرائيليين في حال انحسار وباء كوفيد - 19.

لذا فإن إدارة بايدن أظهرت ميكا استعدادها للتخلي عن مبدأ الضغوط القسوى على طهران، واعتماد مبدأ التقرب للدخول في مفاوضات جديدة حول الملف النووي، مكتفية في الآن نفسه بالتعاون الاستخباراتي والدبلوماسي مع حلفائها، واستخدام الأدوات المالية وشبه العسكرية التي يمكن أن تعطل انقلات إيران إلى عملية تخصيص مكثفة، مع محاولة تحفيز طهران على العودة إلى طاولة المفاوضات النووية. ولعل من بين عناصر القلق، بالنسبة إلى الإدارة الراغبة في الانسحاب العسكري من منطقة الشرق الأوسط، أنها مضطرة إلى تكليف البناتاغون إجراء مراجعة شاملة لوجود القوة العسكرية الأميركية في منطقة الخليج، لضمان كفاءتها وفعاليتها في تنفيذ مهامها الأساسية هنا، دون الاضطرار إلى زيادتها. لكن واشنطن، في الوقت نفسه، معنية قبل كل شيء، على صعيد النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، بالحبولة دون انفجار عنفي جديد، غير أن الحال في أراضي السلطة وفي إسرائيل لا يوفر مناخات مساعدة. في الجانب الإسرائيلي تتشظى القوى السياسية بفعل تمسك نتانياهو بطموحاته، وعلى الجانب الفلسطيني تشظت القوى الوطنية التي كانت تفرّد عباس الذي أجهز على المؤسسات الدستورية في السلطة، وهذان عاملان سلبيان أساسيان في نظر إدارة بايدن يحبطان محاولة أي إدارة أميركية إعادة بناء أسس التسوية بين مجتمعين خصمين ومتقاربين، أحدهما، وهو الإسرائيلي، يفقد إلى قوة سياسية مهمة، والآخر، الفلسطيني، يفقد إلى آليات تكريس الحرية والعيش الطبيعي الكريم للسكان الذين يعيشون هواجس الصراع في كل يوم!

وفي هذا الخضم نفسه، بدا أن إدارة بايدن مرتبكة ولا تعرف كيف تبدأ لإعادة تعيين الحدود الواضحة في العلاقات التي فقدت الحد الأدنى من توازنها بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بسبب نهج الرئيس ترامب غير المبالي باقل من الحد الأدنى للتوازن.

حتى الآن، وبعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على تسلّم الرئيس بايدن مقاليد الحكم في الولايات المتحدة، لم يكن هناك اتصال على مستوى رفيع بين إدارته والسلطة الفلسطينية. فالاتصالات القليلة التي حدثت ركزت على مسائل إجرائية وبروتوكولية، وهذا في حد ذاته، وعلى سلبيته، يدفع باتجاه تغيير لا بد منه في أوضاع السلطة الفلسطينية والقوى الراغبة في خوض الاستحقاق الانتخابي في أراضي الحكم الذاتي.

السياق الذي تأسس في مرحلة ترامب سيظل ساريا بعده وسيستعين على بايدن الالتزام به وتشجيعه وإن كان ذلك بكثافة أقل مما كان عليه الأمر في ولاية ترامب والرّخ الذي شهده

السياق الذي تأسس في مرحلة ترامب سيظل ساريا بعده وسيستعين على بايدن الالتزام به وتشجيعه وإن كان ذلك بكثافة أقل مما كان عليه الأمر في ولاية ترامب والرّخ الذي شهده

السياق الذي تأسس في مرحلة ترامب سيظل ساريا بعده وسيستعين على بايدن الالتزام به وتشجيعه وإن كان ذلك بكثافة أقل مما كان عليه الأمر في ولاية ترامب والرّخ الذي شهده

